

قابلية تحويل الدينار الجزائري بين النظري والتطبيق

The Convertibility of Algerian dinar between theory and practice

ط.د / حناشي إيمان¹ ، د / شتوح نور الدين²

¹ مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، جامعة العربي التبسي - تبسة، (الجزائر)،
imene.hannachi@univ-tebessa.dz

² جامعة العربي التبسي - تبسة، (الجزائر)،
nourchetouh2010@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/24 تاريخ قبول النشر: 2022/06/08 تاريخ النشر: 2022/06/30

الملخص: قامت الجزائر سنة 1990 بإقامة قابلية التحويل الجزئي للدينار، وذلك مساهمة للتوجه الجديد للاقتصاد الوطني، وتقليص الفارق بين سعري الصرف الرسمي والموازي، وبالتالي فقد خصصت هذه الدراسة لبيان ما إذا كان الدينار الجزائري اليوم قابل للتحويل على مستوى السوق الرسمي كما تنص عليه القوانين والتعليمات الرسمية، أم أنه مجرد حبر على ورق لم تستطع السلطات النقدية تطبيقه على أرض الواقع. وقد توصلت الدراسة إلى أن قابلية تحويل الدينار اليوم تبقى محدودة جدا مقارنة بدول مجاورة، ويعود ذلك إلى ضعف الإمكانيات الاقتصادية من جهة، والإبقاء على نظام مراقبة الصرف رغم تخفيفه من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: قابلية تحويل العملة، نظام صرف الدينار، الرقابة على صرف الدينار.

تصنيف JEL: F330.

Abstract: In 1990, Algeria establish The partial Convertibility of the dinar in keeping with the new direction of the national economy, and reduced the difference between the official and parallel exchange rates, This research aims to study the Convertibility of the dinar between legislation and reality.

The study found that the Convertibility of the dinar today remains very limited compared to neigh boring countries, due to the weak economic potential on the one hand, and the maintenance of the exchange control system despite its easing on the other.

Keywords: Convertibility; dinar exchange system; control over the exchange of dinars.

Jel Classification Codes: F330.

* المؤلف المرسِل: حناشي إيمان

1. مقدمة:

عرف نظام صرف الدينار العديد من التغيرات منذ نشأته سنة 1964 وربطه بالفرنك الفرنسي إلى غاية صدور قانون النقد والقرض 10/90 وتخلي الجزائر عن الاقتصاد الموجه وتبني آليات اقتصاد السوق، هذا ما اضطر بالسلطات النقدية وبناء على طلب من صندوق النقد الدولي إلى إعادة تعديل نظام الصرف المتبع بما يتماشى مع التوجه الجديد للاقتصاد الوطني بتدعيم الثنائية القطبية وذلك بالتوجه إلى قطب التعويم، فتم التصريح رسميا من قبل بنك الجزائر سنة 1995 بتبني نظام التعويم المدار، والذي يعني ترك قوى السوق هي التي تحدد سعر صرف الدينار دون تدخل البنك المركزي إلا في الحالات الطارئة، وهو ما يعني أن الدينار يكون قابلاً للتحويل ضمن هذا النظام، وقد قامت السلطات الجزائرية في هذا الصدد بسن العديد من القوانين والتعليمات التي تدعم قابلية تحويل العملة الوطنية، كقانون المنحة السياحية السنوية وحق الصرف بالنسبة للمقيمين الذين يتابعون دراستهم في الخارج...إلخ، غير أن قابلية تحويل الدينار تلقى اليوم العديد من التشكيكات من قبل المختصين في هذا المجال، فيرون أن بنك الجزائر يتدخل بصفة كبيرة في سوق الصرف غير مبالي بنظام الصرف المصرح به، الأمر الذي يعرقل قابلية تحويل الدينار في السوق الرسمي.

من خلال ما سبق، خصص هذا البحث للإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو واقع قابلية تحويل الدينار الجزائري اليوم في السوق الرسمي؟ وهل يختلف نظام الصرف الحالي عن ما هو مصرح به من طرف بنك الجزائر؟
بناء على إشكالية الدراسة، يمكن وضع الفرضة التالية:

يلقى الدينار الجزائري اليوم صعوبات عديدة عند تحويله في السوق الرسمي، ما يستدعي بالمتعاملين الاقتصاديين إلى تحويل أموالهم في السوق الموازي للصرف، الأمر الذي يوضح أن قابلية تحويل الدينار هي حبر على ورق، لم تستطع السلطات النقدية تحقيقه على أرض الواقع، خاصة في ظل تبنيها لنظام صرف أقرب للتثبيت منه للتعويم، وهو ما يتنافى مع نظام الصرف المصرح به من طرف بنك الجزائر.

وتهدف هذه الدراسة في المركز الأول إلى بيان ما إذا كان الدينار الجزائري قابلاً للتحويل في السوق الرسمي كما هو مصرح به على مستوى القوانين والتعليمات المتعلقة بحق صرف الدينار أم لا.

من خلال ما سبق، وللإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، الأول من خلال وصف لمتغيرات الدراسة وتحليل البيانات والجداول التي تساعد في حل الاشكالية المطروحة، والثاني من خلال سرد للتطور التاريخي لنظام صرف الدينار الجزائري والوصول به صوب قابلية التحويل.

2. قابلية تحويل العملة في ظل نظام التعويم المدار

يعد اتباع الدول للأنظمة الصرف المعمومة كتصريح رسمي من قبل السلطات النقدية لهذه الدول بأن عملتهم المحلية قابلة للتحويل بحرية في سوق الصرف الرسمي، وتعد قابلية تحويل العملة اليوم أمر ضروري للدخول في سياق العولمة المالية والتجارية، لذلك لجأت معظم الدول أواخر القرن الماضي بتبني أشكال عديدة من نظم الصرف المرنة، وكان للتعويم المدار النصيب الأوفر في ذلك، فبدائية الدول النامية في التعامل مع سعر صرف عملاتهم في إطار نظام الصرف العائم جعلها تلجأ إلى التعويم المدار كحل بسيط يسمح لها بالتدخل أحيانا لدعم وحماية عملتها الوطنية، هذا التدخل الذي يجعلها في كثير من الأحيان تكون موضع اتهامات وشكوك من قبل المختصين حول ما هو مصرح به وما هو معمول به فعلا، لذلك وجب تسليط الضوء أكثر على إدارة سعر الصرف في إطار التعويم المدار، مع الإشارة إلى مفهوم قابلية تحويل العملة.

1.2 إدارة سعر الصرف ضمن نظام التعويم المدار

بعد انهيار نظام بريتن وودز سنة 1971 والتخلي عن نظام الثبات لأسعار الصرف، عرف العالم في هذه الفترة مرحلة من الفوضى النقدية، وأمام هذه الفوضى وعدم الاستقرار النقدي المتزايد سمح صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء بحسب المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق اختيار ما تشاء من نظم الصرف، فاتجهت الدول الصناعية لتعويم عملاتهم عام 1973، (آيت يحيى، 2014، الصفحات 25-29) وهو الوضع الذي يسمح لقيمة العملة أن تتغير صعودا أو هبوطا حسب السوق، كما يسمح للسياسة الاقتصادية بالتححرر من قيود سعر الصرف، (هادف، 2019، صفحة 33) في حين بقيت الدول النامية متخوفة من تجربة التعويم الحر ما جعلها تلجأ إلى أسلوب التعويم المدار الذي يتيح

للسلطات النقدية بالتدخل بالبيع والشراء للمحافظة على مستوى معين لسعر الصرف، (طالب عوض، 2013، صفحة 394) أي أن العملات الأجنبية يسمح لها بالتقلب بشكل حر، ولكن في الحدود المسموح بها دولياً وتكون محددة من قبل البنك المركزي عن طريق التدخل، (عبد الرازق، 2011، صفحة 76) فمثلاً إذا حدث انخفاض غير مرغوب فيه في قيمة عملة الدولة، فإنه يجوز للبنك المركزي أن يتدخل لشراء عملته المحلية وبيع العملات الأجنبية من أجل إبطاء أو منع هذا الانخفاض، وكذلك العكس. وقد كانت الدول في بادئ الأمر تنظر لهذا النظام على أنه علاج مؤقت لأزمة عارضة تعود بعدها لنظام أسعار الصرف الثابتة، إلا أنه عام 1978 تم الاعتراف بمعقولية أسعار الصرف ذات التعويم المدار واعتبر كنظام نقدي دولي رسمي من طرف صندوق النقد الدولي. (طالب عوض، 2013، صفحة 395)

وتتلخص الخصائص الجوهرية لهذا النظام في النقاط التالية: (بن خليفة و عزي، 2017، صفحة 38)

- ❖ عدم الأخذ بنظام أسعار الصرف الرسمية أو المركزية كهدف، بل تختار السلطات النقدية مستوى محدد لسعر الصرف يكون هدفاً لسياسة سعر الصرف الأجنبي التي تتبعها الدول الأعضاء في النظام النقدي العالمي.
- ❖ تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبية من خلال ما يعرف باسم "أموال موازنة الصرف" وهي الأموال التي تستخدمها البنوك المركزية لشراء وبيع العملات الأجنبية في مقابل العملات الوطنية للحفاظ على سعر الصرف عند المستوى الذي اختارته هذه البنوك، يكون هدفاً لتحركاتها، لأن ذلك من شأنه الحفاظ على الاستقرار النسبي داخل أسواق الصرف العالمية.

وقد وضع صندوق النقد الدولي مجموعة من الضوابط للتدخل في سوق الصرف وهي: (جعفري، 2013، صفحة 45)

- ❖ أن لا تؤدي التدخلات إلى الزيادة في حدة التقلبات.
- ❖ أن لا يهدف إلى التأثير على أسعار الصرف قصد جني الفوائد على حساب دول أخرى.

يمكن للبنك المركزي التدخل للتأثير على سعر العملة من أجل التأثير على حركة الصادرات والواردات وكذا حركة رؤوس الأموال.

وعلى الرغم من أن نظام التعويم المدار يعد أفضل بكثير من نظام الصرف الثابت أو التعويم الحر إلا أنه لم يخلو من بعض العيوب والتي نذكر منها: (بن خليفة و عزي، 2017، صفحة 39)

يستبعد بعض أنواع التنسيق بين السياسات، بل إنه قد يسمح بتضارب السياسات، ونوع تضارب السياسات الذي لا يمكن التحكم فيه، هو التخفيض التنافسي للعملة، وذلك عندما يسعى عدد من الدول المتنافسة بشدة للوصول إلى رقم مستهدف لسعر صرفها يعطيها ميزة تنافسية على المتنافسين معها.

رغبة الحكومة بالتحكم بسعر الصرف لتحقيق أهداف معينة، ولو كان على حساب دول أخرى.

مما سبق، يمكن القول أن نظام التعويم المدار هو النظام الذي يسمح بإعطاء مرونة لسعر الصرف مع إمكانية التدخل من طرف السلطات النقدية لإعادة التوازن لسوق الصرف.

2.2 إنشاء قابلية تحويل العملة

عرفت قابلية تحويل العملات تطورات عديدة منذ نشأة النقود، فالمفهوم التاريخي لها يقصد به تحويل العملة الورقية إلى ما يعادلها من ذهب والعكس صحيح، لكن انقطع العمل بهذا المفهوم سنة 1914، وفي اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي تعتبر عملة بلد عضو أنها قابلة للتحويل إذ التزم ذلك البلد بتحويل عملته الوطنية إلى عملة بقية البلدان الأعضاء وفقا لقيم تعادل العملات، إلا أنه تم التخلي عن هذا المفهوم أيضا بموجب التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق، وخلال الفترة 1971-47 كانت الو.م.أ قد التزمت بتحويل الدولارات التي بحوزة البنوك المركزية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلى ذهب مقابل 35 دولار للأوقية، وقد تخلى عن هذا الالتزام عام 1971. (مطهر، 2002، الصفحات 21-22)

أما قابلية تحويل العملات اليوم فهي أحد أهم العناصر الرئيسية في ولاية صندوق النقد الدولي، وذلك بإزالة القيود المفروضة على أسعار الصرف والتي تعوق نمو التجارة العالمية، حيث يتعد الأعضاء الذين يقبلون التزام المادة 8* من النظام الأساسي للصندوق بعدم فرض قيود على المدفوعات والتحويلات المتصلة بالمعاملات الدولية الجارية. (Messar, 2013, p. 42)

ويقصد بقابلية تحويل العملة "إمكانية التحويل الحر لعملة وطنية بعملة أجنبية وفق سعر صرف معطى"، (مراكش و ملياني، 2019، صفحة 167) ويمكن التمييز بين نوعيين رئيسيين لقابلية التحويل، هما:

1.2.2 قابلية التحويل الكلية: هو النظام الذي يسمح بتغيير العملة الوطنية إلى عملة أجنبية صعبة من أجل كل العمليات المتعلقة بالحسابات الجارية وعمليات رأس المال دون وضع قيود بالنسبة للمقيمين أو غير المقيمين، (مراكش و ملياني، 2019، صفحة 168) وبالتالي فحسب هذا النوع فإن العملة لا تفرق بين الحساب الجاري وحساب رأس المال، فهي تكون قابلة لتسوية كافة العمليات دون أي استثناءات أو قيود.

2.2.2 قابلية التحويل الجزئية: يطلق على عملة ما أنها قابلة للتحويل بشكل جزئي عندما تكتفي فقط بتسوية المعاملات الجارية دون المعاملات الرأسمالية، (Omdo ossa, 3) p. ويحدث هذا عندما تشكل تحركات رأس المال خطر على بلد ما، وبالتالي فهذا النوع فيه تقييد لعملية تحويل العملات، فيجب توضيح الغرض من تحويل العملة للسلطات النقدية.

إن الهدف الأسمى من قابلية تحويل العملة هو الانفتاح على الأسواق الدولية والتجارة الخارجية، لتمكين البلدان النامية من الازدهار، (Noura, p. 5) وترتبط قابلية تحويل العملة ارتباطاً وثيقاً بنظام الصرف المتبع، فكلما كان هذا الأخير أكثر مرونة كلما دل ذلك على وجود قابلية أكثر في تحويل العملة والعكس.

3. تخفيف نظام الرقابة على صرف الدينار وجعله قابل للتحويل

أدى الهروب الكبير لرؤوس الأموال الأجنبية واختلالات الميزان التجاري وميزان المدفوعات بعد الاستقلال مباشرة إلى تبني الجزائر سياسة مراقبة الصرف سنة 1963، وذلك بهدف دعم عملتها الوطنية وضمان استقرارها، إلا أنه وفي سياق التحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح التدريجي على العالم الخارجي وبناء على شروط صندوق النقد الدولي تم تخفيف ضوابط الرقابة على الصرف والتحول التدريجي إلى قابلية تحويل الدينار.

1.3 التوجه صوب قابلية تحويل الدينار الجزائري

عرف الدينار الجزائري العديد من التغيرات التي ارتبطت بمختلف مراحل التنمية التي شهدتها الاقتصاد الوطني، ويمكن تتبع مراحل تطور نظام صرف الدينار فيما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة الربط بعملة واحدة 1973-64

بعد انشاء الدينار الجزائري في 10 أفريل 1964 بموجب القانون رقم 64-111 تم ربطه بالفرنك الفرنسي ومعادلته له في القيمة بمعدل $1\text{DZ}=1\text{FF}$ ما يعادل 180 ملغ من الذهب الخالص، ويتم تحديد قيم العملات الأخرى مقابل الدينار بالرجوع إلى تعادله مع الفرنك، وبالتالي مع كل تخفيض لقيمة الفرنك تنخفض معه قيمة الدينار مقابل العملات الأخرى، وقد ظهرت عيوب هذه السياسة في أعقاب انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي عام 1969 مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية، (Aoudia, 2020, p. 394) هذا ما جعل السلطات النقدية تبحث عن نظام صرف يعطي أكثر استقرار لقيمة العملة الوطنية.

المرحلة الثانية: مرحلة الربط بسلة من العملات 1986-74

بعد انهيار نظام بروتن وودز، شهد سعر صرف الدينار الجزائري العديد من التغيرات بسبب انخفاض قيمة العملة، فتم ربط الدينار بمعيار سلة مكونة من 14 عملة، (Aliout, p. 115) ونظرا للعوائد البترولية المعتبرة في هذه الفترة والتسيير الإداري لسعر الصرف فقيم هذا الأخير بأعلى من قيمته الحقيقية، وهو ما جعل بوارد السوق السوداء تظهر شيئا فشيئا، وما عزز هذه السوق هو الرقابة الصارمة المفروضة على صرف

الدينار، خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة واجراء التحويلات الدولية، حيث لم يكن الدينار قابل للتحويل ولم يكن هناك سوق داخلية للصرف يتحدد عن طريقها سعر الصرف. (راتول، صفحة 346)

المرحلة الثالثة: مرحلة التسيير الآلي لسعر الصرف 1986-1994

أدى الانخفاض الحاد لأسعار البترول سنة 1986 إلى حدوث اختلال على مستوى المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني، ما دعا إلى ضرورة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي فرض على السلطات النقدية الجزائرية الدخول في سلسلة من الاصلاحات من أجل الاستعداد للدخول في اقتصاد السوق، وكان أولى شروط الصندوق هو تعديل نظام صرف الدينار والانتقال به من التثبيت إلى التعويم، ولتحقيق ذلك تبنت السلطات النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار نهاية 1987 وبداية 1991 والتي رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال، ووفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي فقد خفض الدينار في 1991/09/30 بنسبة 22% وفي 1994/04/16 اقتضى تخفيض آخر ب 40.17% ليصل إلى 36 دج/دولار. (زرقيين و شيبان، 2020، صفحة 776)

المرحلة الرابعة: مرحلة التعويم المدار للدينار من 1994 إلى يومنا هذا

أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط بسلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت وهي بداية تطبيق نظام التعويم المدار، (زرقيين و شيبان، 2020، صفحة 776) ويقوم بنك الجزائر منذ انشاء سوق صرف بين البنوك في جانفي 1996 بتسيير الدينار وفقا لنظام التعويم المدار وذلك بالتدخل في سوق الصرف لدعم وحماية العملة الوطنية، وبعد ابرام برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995 تم التوجه إلى قابلية تحويل الدينار الجزائري، حيث رفعت القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الأجنبية، واستبدال نظام المراقبة المسبق بنظام آخر يعرف بنظام الموازنات بالعملة الصعبة، كما أدرجت الاحتياجات الاقتصادية للمؤسسات الخاصة في ميزانية العملات الصعبة الممنوحة للغرفة التجارية في تأمين احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة. (آيت يحيى، 2014، الصفحات 162-163)

إن انتقال الجزائر من نظام التثبيت إلى نظام التعويم المدار مسابقة للتوجه الجديد للاقتصاد الوطني فرض عليها اجراء العديد من التعديلات والتغييرات على مستوى القوانين

والتشريعات المنظمة للمعاملات الاقتصادية والمالية، ومن أبرزها تخفيف القوانين المفروضة على صرف الدينار والانتقال به إلى قابلية التحويل، حيث قامت سنة 1990 بإصدار النظام رقم 05/90 المتضمن إقامة قابلية التحويل الجزئي للدينار، ثم تلتها بإصدار العديد من القوانين والتعليمات التي تسعى في مجملها إلى تحرير سعر صرف الدينار وجعله قابل للتحويل، ومن بين هذه التعليمات نذكر: (سعيد، 2015، صفحة 17)

- ◀ التعليمات رقم 95/46 المؤرخة في 14/06/1995 المتضمنة حق الصرف لفائدة المواطنين المقيمين الذين يتابعون دراستهم في الخارج، وذلك بعد تقديم الإثباتات الضرورية ووفقا للمبالغ المحددة.
- ◀ التعليمات رقم 95/47 المؤرخة في 14/06/1995 المتضمنة حق الصرف لفائدة المواطنين الذين يخضعون للعلاج في الخارج.
- ◀ التعليمات رقم 98/02 المؤرخة في 21/05/1998 المتضمنة تحويل على الأجور المقبوضة في الجزائر من طرف العمال الأجانب.
- ◀ اللائحة رقم 2000/03 المؤرخة في 02/04/2000 المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية .
- ◀ اللائحة رقم 2000/04 المؤرخة في 02/04/2000 المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال بعنوان استثمارات المحفظة لغير المقيمين.
- ◀ التعليمات رقم 2000/07 المؤرخة في 26/07/2000 المتضمنة حق الصرف لفائدة المواطنين الذين يتابعون دراستهم في الخارج.
- ◀ التعليمات رقم 2002/03 المؤرخة في 23/09/2002 المحددة لشروط وكيفيات تحويل الأموال بهدف انجاز الاستثمارات في الخارج من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخاضعين للقانون الجزائري وترحيل نواتج هذه الاستثمارات.
- ◀ التعليمات رقم 2003/01 المؤرخة في 06/01/2003 المتضمنة تعديل التعليمات رقم 92/22 المؤرخة في 10/06/1992 المتعلقة بتعويض المصاريف الناتجة عن المهمات المؤقتة في الخارج.
- ◀ التنظيم رقم 07/01 المؤرخ في 03/02/2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، حيث بموجب هذا

التنظيم أصبحت قابلية التحويل الجاري للدينار تشمل كل المعاملات الجارية لميزان المدفوعات (السلع، الخدمات، التحويلات).

◀ وكانت تعليمية صادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 07/02 مؤرخة في 2007/05/31 والمتعلقة بالعمليات الخاصة بالمعاملات الجارية مع الخارج والمتممة بالتعليمية 07/03 المؤرخة في 2007/05/31 والمعدلة والمتمم بالتعليمية رقم 07/05 المؤرخة في 2007/06/11 قد حددت المجالات التي تشملها المعاملات الجارية التي تتمتع بقابلية التحويل في تسع مجالات وهي: عمليات التجارة الخارجية للسلع، العمليات المتعلقة بالنقل، عمليات التأمين وإعادة التأمين، العمليات المالية، السفر، المساعدات التقنية، والعمليات المرتبطة بالإنتاج، العمليات المرتبطة بالاتصالات، المداخل، العمليات الجارية الأخرى.

◀ في عام 2016 وفي إطار مواجهة تداعيات صدمة انهيار أسعار البترول المستمرة من جوان 2014، قام بنك الجزائر بإضفاء مرونة أكبر على بعض تدابير الرقابة على الصرف من أجل معالجة الضعف الحاصل في الصادرات خارج المحروقات وفي هذا السياق قام بإقرار ما يلي: (مرغيت، 2018، صفحة 188)

- أ- التحسين والتنشيط والمتمثل في إلغاء إلزامية الحصول من طرف مستوردي المواد التي تدخل في عملية انتاج السلع الموجهة للتصدير على ترخيص من بنك الجزائر لتسوية الاستيراد المؤقت لهذه المواد.
- ب- تمديد آجال الترحيل لعوائد التصدير من 180 يوم إلى 360 يوم، مع إدراج إلزامية ائتمان عقد تأمين التصدير لما تتجاوز هذه الآجال الستة أشهر.

إن المتمعن في هذه القوانين يرى أن السلطات الوطنية قد كفت ووفت في سنها للقوانين المتعلقة بتحرير سعر صرف الدينار وجعله قابل للتحويل، غير أنها لم تستطع القضاء على الآثار السلبية الناتجة عن عدم قابلية تحويل الدينار على غرار السوق الموازي للصرف، هذا ما يدفعنا للبحث حول أسباب عدم نجاح سياسة قابلية تحويل الدينار، وهل تعود هذه الأسباب إلى نقص الترسانة القانونية أم ضعف الامكانيات الاقتصادية، وسيتم الاجابة على هذا التساؤل والاشكالية الرئيسية للبحث في العنصر الموالي.

2.3 الواقع الفعلي لقابلية تحويل الدينار الجزائري

أدت الرقابة الصارمة على صرف الدينار وعدم القدرة على تحويله إلى ظهور العديد من المشاكل كان أبرزها تعدد سعر صرف الدينار، فقد أخذ هذا الأخير قيمتين، قيمة إسمية يحددها البنك المركزي في السوق الرسمي لا تعكس بأي شكل من الأشكال أداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وقيمة حقيقية تحدد في السوق الموازي للعملة عن طريق آلية العرض والطلب، وقد سعت السلطات النقدية في إطار محاربتها للسوق الموازي للصرف لتقريب سعر الصرف الرسمي من سعره الموازي من خلال جملة من الاجراءات المتتالية التي تهدف في مجملها إلى تحرير سعر صرف الدينار وجعله قابل للتحويل وذلك مسايرة للتوجه الجديد لنظام الصرف.

وبالتالي فإن دراسة الواقع الفعلي لقابلية تحويل الدينار الجزائري يستلزم دراسة مدى التقارب بين سعري الصرف الرسمي والموازي، فكلما انخفض الفارق بين السعريين (قرب السعر الرسمي من السعر الموازي) دل ذلك على تطبيق قابلية تحويل الدينار في السوق الرسمي والعكس صحيح.

والجدول الموالي يوضح سعر صرف الدينار في السوق الرسمي والموازي منذ إقامة قابلية التحويل الجزئي للدينار سنة 1990 إلى غاية 2020.

جدول رقم (01): تطور سعر صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي (90-2000)

ومقابل الأورو (2001-2020) في السوقين الرسمي والموازي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
س.ص.ر.	1.8	3.75	4.36	4.2	10.5
س.ص.م.	6.8	7.0	9.5	10.0	12.5
الفارق	5	3.25	5.14	5.8	2
السنوات	1996	1999	2000	20001	2002
س.ص.ر.	10.71	11	10.80	72.25	78
س.ص.م.	14.20	14	12.50	85	96
الفارق	3.49	3	1.7	12.75	18
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
س.ص.ر.	86	96	93.60	99.70	107
س.ص.م.	120	94.5	100	105	120
الفارق	34	-1.5	6.4	5.3	13
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
س.ص.ر.	101	93	106	103	103

141	150	142	127	125	س.ص.م
38	47	36	34	24	الفارق
2017	2016	2015	2014	2013	السنوات
126.32	121.18	111.44	105	106	س.ص.ر
190	175	164	150	145	س.ص.م
63.68	53.82	52.56	45	39	الفارق
		2020	2019	2018	السنوات
		132.28	132.61	137.69	س.ص.ر
		200.71	205	212	س.ص.م
		68.43	72.39	74.31	الفارق

المصدر: (عبد الله و بن عبد العزيز، 2021، الصفحات 640-641).

حيث:

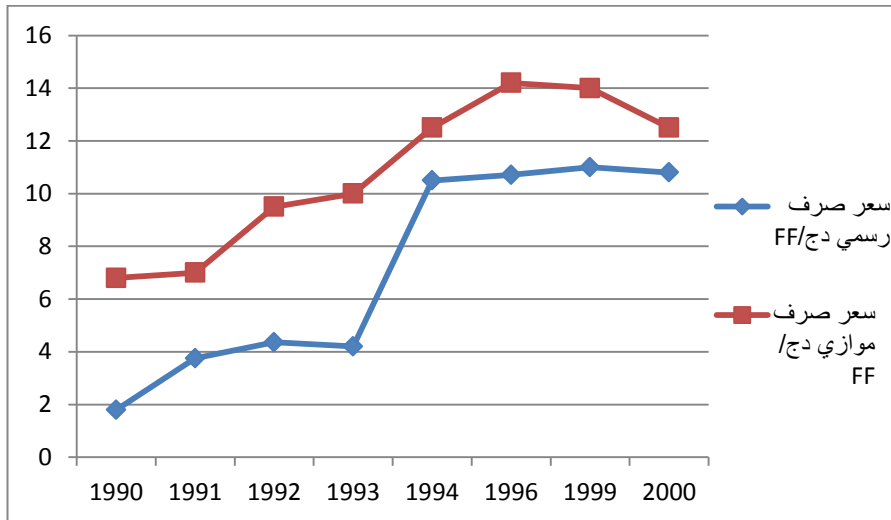
س.ص.ر: سعر الصرف الرسمي.

س.ص.م: سعر الصرف الموازي

ولوضوح الصورة أكثر يمكن تحويل الجدول رقم (01) إلى الشكلين التاليين:

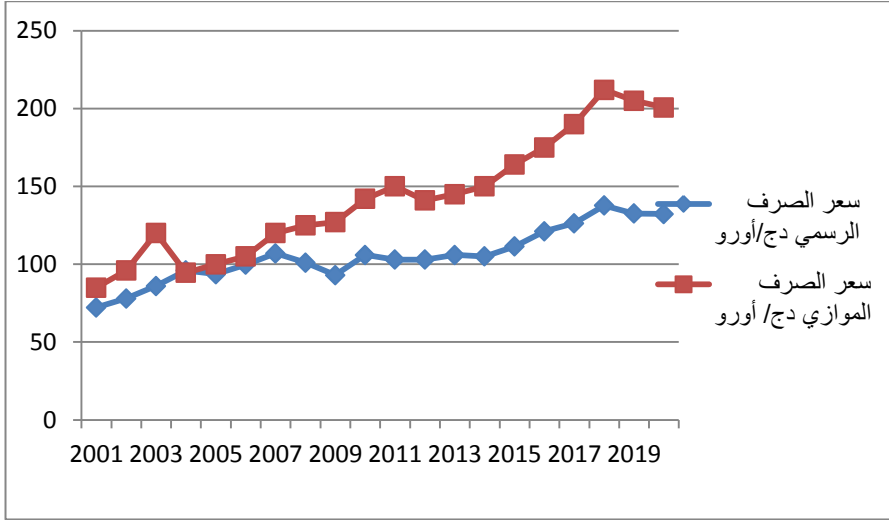
الشكل رقم (01): تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار الجزائري مقابل الفرنك

الفرنسي



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على الجدول رقم (01).

الشكل رقم (02): تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار الجزائري مقابل الأورو



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على الجدول رقم (01).

من خلال الجدول رقم (01) والشكلين (01) و (02)، يلاحظ أن الفرق بين سعر الصرف في السوق الموازي للدينار الجزائري والسوق الرسمي قد عرف تراجع ملحوظ سنة 1991 حيث انخفض الفارق من 5 دينار إلى 3.25 دينار، وذلك نتيجة ارتفاع سعر الصرف في السوق الرسمي من 1.8 دج/FF سنة 1990 إلى 3.75 دج/FF سنة 1991، ويعود ذلك إلى سياسة الانزلاق التدريجي للدينار التي تبنتها السلطات النقدية خلال هذه الفترة بهدف تقريب سعر الصرف الرسمي من السعر الموازي، كما قامت السلطات الوطنية سنة 1991 بتبني قانون يهدف إلى تقليص احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما قامت في نفس السنة بإقامة قابلية التحويل الجزئي للدينار، كما ساهم نظام جلسات التثبيت سنة 1994 في الرفع من سعر صرف الدينار في السوق الرسمي وتقريبه من السعر الموازي حيث انخفض الفارق بين السعريين من 5.8 دينار سنة 1993 إلى 2 دينار سنة 1994، وذلك بعد أن قامت السلطات النقدية بتخفيض الدينار بأكثر من 50 % من قيمته، كما لجأت السلطات النقدية في هذه السنة إلى تحرير نظام التجارة والمدفوعات الخارجية تحريراً يكاد يكون كاملاً، وذلك من خلال إلغاء نظام المراقبة الثقيل وإلغاء العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة المنشأ سنة 1992، وبذلك أصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة حسب احتياجاتهم.

وقد أولى برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1995 عناية فائقة بأداة الصرف، ولأجل ذلك سطرت السلطات النقدية مسعى يتضمن وضع سوق بينية للعملات الصعبة وإنشاء مكاتب صرف بداية من جانفي 1996، وكذا رفع قيود الصرف لسنة 1992 وإلغاء نظام المراقبة المسبقة وتعويضه بنظام آخر يعرف بنظام الموازنات بالعملة الصعبة، كما تقرر استكمال قابلية تحويل الدينار في نهاية فترة البرنامج، كل هذا ساهم في تخفيض الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، وقد استمر هذا الوضع إلى غاية سنة 2000.

بداية من سنة 2001 عرف سعر الصرف تطورا ملحوظا ومستمرًا سواء على مستوى السوق الرسمي أو السوق الموازي (عدى حالات استثنائية) وهو ما يوضح التدهور المستمر لقيمة الدينار من سنة إلى أخرى، وقد عرف سعر الصرف الموازي سنة 2004 انخفاضًا ملحوظًا حيث انتقل من 120 دج/€ إلى 94.5 دج/€ ويعود هذا إلى قانون منع استيراد السيارات من الخارج الذي أدى إلى نقص الطلب على العملة الصعبة في السوق الموازي بالإضافة إلى رفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج، وقد عرف الفرق بين السعرين تقارب ملحوظ خلال الفترة 2001-2007 ويعود ذلك إلى اتباع البنوك التجارية سياسة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الطلب على العملة الأجنبية في السوق الموازي، كما أن ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الجزائرية قلل من اطلب عليها من الخارج.

بداية من سنة 2005 لم يعرف سعر الصرف الموازي أي انخفاض بل عرف ارتفاعات مستمرة إلى غاية سنة 2020 ويعود ذلك إلى العديد من العوامل كالزيادات المعتمدة في الأجور والتي تؤدي إلى الزيادة في الانفاق العام، وباعتبار الجزائر دولة مستوردة فهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الصعبة، كما أن ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار ساهم في انعاش الطلب عليه في السوق الموازي، وتجدر الإشارة إلى أن الأزمة المالية التي عاشتها الجزائر بداية من سنة 2014 إثر انهيار أسعار البترول في السوق العالمية قد أثرت بشكل سلبي على قابلية تحويل الدينار في السوق الرسمي وذلك نظرا لتآكل احتياطات الصرف، هذا ما ساهم في انعاش الطلب على العملة الأجنبية من السوق الموازي.

من خلال تحليل الجدول رقم (01) يتضح أن السلطات النقدية وعلى الرغم من تبنيتها لسياسة قابلية تحويل الدينار إلا أنها لم تستطع تقريب سعر الصرف الرسمي من السعر الموازي خاصة بعد سنة 2005، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن قابلية تحويل الدينار في السوق الرسمي يمكن أن تأتي بثمارها فقط في استقطاب الأموال المتأتية بطرق شرعية، لتبقى الأموال غير الرسمية تبيض بجزء كبير منها على مستوى أسواق الصرف الموازية، الأمر الذي يلهب الأسعار على مستوى هذه السوق ويجعلها تبتعد عن السعر الرسمي.

كما يمكن ارجاع ذلك إلى سببين رئيسيين هما:

السبب الأول: ضعف الإمكانيات الاقتصادية

إن الضعف الحاصل على مستوى الاقتصاد الوطني والذي يجعل السلطات النقدية تتخوف من فكرة تحرير سعر صرف عملتها بشكل كلي وجعلها قابلة للتحويل، هو ما يحول دون نجاح سياسة قابلية تحويل الدينار، لذلك يلجأ البنك المركزي في كثير من الأحيان إلى التدخل بشكل كبير في سوق الصرف من أجل توجيه سعر صرف العملة الوطنية مقابل مختلف العملات الأخرى ، وهو ما يتنافى مع نظام الصرف المصرح به من طرفه وهو نظام التعويم المدار الذي يستلزم تدخلات ضئيلة في سوق الصرف، ويمكن اثبات ذلك من خلال تحليلنا لميزان المدفوعات واحتياطات الصرف خلال الفترة 97-2018.

الجدول رقم (02): رصيد ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة

(1997-2018)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001
رصيد. م. م	1.16	-1.74	-2.38	7.57	6.19
إح. الصرف	8.05	6.85	4.53	12.02	18.08
دج/\$	57.51	58.74	66.57	75.26	77.22
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد. م. م	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73
إح. الصرف	23.24	33.13	43.25	56.30	77.91
دج/\$	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
رصيد. م. م	29.55	36.99	3.85	15.32	20.14
إح. الصرف	69.29	143.24	149.04	162.61	182.82
دج/\$	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد. م. م	12.05	0.13	-5.88	-27.53	-26.03
إح. الصرف	191.30	194.71	179.62	144.68	114.39
دج/\$	77.54	79.37	80.58	100.69	109.44
السنوات	2017	2018			
رصيد. م. م	-21.76	-15.82			
إح. الصرف	97.61	80.23			
دج/\$	110.97	116.59			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (بنك الجزائر، 1997-2018)، (البنك الدولي، 1997-2018).

حيث:

➤ رصيد.م.م: رصيد ميزان المدفوعات

➤ إح. الصرف: احتياطي الصرف

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات قد سجل قيمة سالبة سنة 1999 قدرت بـ 2.38 مليار دولار بعد أن كانت سنة 1997 (1.16) مليار دولار، ما أثر سلباً على القيمة الخارجية للدينار مقابل الدولار الذي انخفض من 57.71 دج/\$ سنة 1997 إلى 66.57 دج/\$ سنة 1999، وبالتالي فقد عرفت هذه السنوات تطبيق فعلي لنظام التعويم المدار للدينار.

غير أن سنة 2000 وعلى الرغم من تسجيل رصيد موجب لميزان المدفوعات بـ 7.57 مليار دولار أي بمعدل ارتفاع قدر بـ 418% مقارنة بسنة 1999 إلا أن قيمة الدينار لم تتحسن، فقد سجلت انخفاض بـ 13% وهو ما يتنافى مع مبدأ التعويم المدار.

منذ سنة 2003 عرف رصيد ميزان المدفوعات تحسناً مستمراً حيث ارتفع من 7.47 مليار دولار ليسجل أعلى قيمة له سنة 2008 بـ 36.99 مليار دولار أي بمعدل ارتفاع قدره 395%، ويعود هذا التحسن إلى الارتفاع المستمر لأسعار البترول، لكن المثير للانتباه أن قيمة الدينار لم تتحسن بنفس القدر الذي عرفه التحسن في رصيد ميزان المدفوعات، حيث ارتفعت قيمة الدينار من 87.39 دج/\$ سنة 2003 إلى 64.58 دج/\$ سنة 2008 أي بمعدل ارتفاع قدره 26%.

منذ سنة 2009 وبفعل تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي وما ترتب عنها من ركود على مستوى التبادلات التجارية الدولية، فقد شهدت صادرات الجزائر تراجع كبير

مقارنة بما سجلته سنة 2008، فقد انخفض رصيد ميزان المدفوعات إلى 0.13 مليار دولار سنة 2013 ما أثر بدوره على قيمة الدينار الذي عرف انخفاضات متتالية، غير أن معدل الانخفاض في قيمة الدينار أقل بكثير من معدل الانخفاض في رصيد ميزان المدفوعات، حيث انخفض الأول منذ سنة 2008 إلى 2013 بـ 47% أما رصيد ميزان المدفوعات فقد انخفض في نفس الفترة بـ 283% الأمر الذي يوضح التدخل الكبير من قبل بنك الجزائر لدعم وحماية العملة المحلية.

أما سنوات 2014 إلى غاية 2018 فقد سجلت جميعها رصيد سالب لميزان المدفوعات وذلك نظرا للانخفاض الحاد لأسعار البترول في هاته الفترة، كما عرفت هذه السنوات نفس الظاهرة التي سجلت في السنوات التي قبلها، أين انخفضت قيمة الدينار بمعدل أقل بكثير من الانخفاض في رصيد ميزان المدفوعات وبالتالي وجود تدخل من قبل بنك الجزائر، وما يؤكد ذلك أن احتياطات الصرف عرفت انخفاضات كبيرة منذ سنة 2014، فبعد أن سجلت أعلى قيمة لها سنة 2013 قدرت بـ 194 مليار دولار فقد تأكلت في غضون أربع سنوات إلى 80 مليار دولار، وبالرجوع إلى النظريات الاقتصادية أن التغيير في احتياطات الصرف يكون معدوم أو بمعدلات منخفضة في ظل نظام التعويم المدار، هذا يوضح أن السلطات النقدية في الجزائر وعلى الرغم من تصريحها بإتباع نظام التعويم المدار إلا أنها في الواقع تتبع نظام صرف أقرب للتنشيط منه للتعويم.

والسؤال المطروح هنا هو: ما هو حجم التدخل المسموح به من قبل البنوك المركزية في سوق الصرف في ظل نظام التعويم المدار؟ إن هذا الغموض حول عدم وجود قيم معينة في نظم الصرف الوسيطة والتي من شأنها أن تسمح بالتعرف بسهولة على نظام الصرف الحقيقي المتبع في كل دولة هو الذي يجعل من هذه الأنظمة تدخل في دوامة من التناقضات بين ما هو مصرح به وما هو معمول به فعلا، والجزائر كغيرها من الدول دخلت ضمن هذه الدوامة، فبالرجوع إلى الجدول رقم (02) فقد عرفت بعض السنوات تطبيق فعلي لنظام الصرف المدار في حين سجلت سنوات أخرى عكس ذلك، وهو ما يزيد من صعوبة الحكم على نظام الصرف المتبع في الجزائر اليوم.

السبب الثاني: الترسانة القانونية:

ساهمت القوانين المتعلقة بحق الصرف بشكل مباشر أو غير مباشر في التصدي لقابلية تحويل الدينار في السوق الرسمي، وبذلك الابقاء على النشاط الموازي للصرف،

وفيما يلي بعض الاجراءات التنفيذية السارية حالية والتي وضعت من طرف البنك المركزي:

جدول رقم (03): بعض اجراءات الرقابة على الصرف في الجزائر

آليات الرقابة	الاجراءات التنفيذية
أولاً: الرقابة على استرداد السلع والخدمات (النظام 01-07 النظام 04-16 المتعلق بالمعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة)	- إلزام المصدر بالتوطين البنكي للصادرات خارج المحروقات، لدى وسيط معتمد من بنك الجزائر وباستعادة عائدات التصدير في أجل لا يتعدى 360 يوماً ابتداء من تاريخ ارسال البضائع او تاريخ انجاز الخدمات. - الايرادات بالعملة الصعبة لصادرات المحروقات يتم التنازل عنها كليا لصالح بنك الجزائر. تخضع واردات السلع والخدمات التي تفوق قيمتها 100000 دج للتوطين البنكي.
ثانياً: الرقابة على الاستثمار (النظام 03-05 المتعلق بالاستثمارات الاجنبية النظام 04-14 المتعلق بشروط تحويل رؤوس الاموال بعنوان الاستثمار في الخارج)	- بالنسبة للاستثمارات المحلية بالخارج: منع تحويل رؤوس الأموال بعنوان الاستثمار بالخارج غلا للمتعاملين الاقتصاديين الذين يتحصلون على ترخيص من طرف مجلس النقد والقرض، وذلك وفقا لشروط مشددة وإجراءات خاصة ، أهمها أن تكون الاستثمارات مكتملا للنشاط الانتاجي الممارس في الجزائر، وأن يكون بنسبة شراكة لا تقل عن 10% لصالح المستثمر الجزائري، وأن يمول الاستثمار بالخارج تمويلا ذاتيا، وأن يكون التحويل محصورا في الشركات التي تحقق ايرادات من الصادرات، وان ينجز الاستثمار في بلد شفاف جباثيا وغير متسامح مع الشركات الوهمية ويسمح تشريعه بتحويل عوائد الاستثمار . - بالنسبة للاستثمارات الاجنبية: مراقبة قانونية التحويلات المرتبطة بالأرباح وايرادات الاسهم وصافي النواتج الناتجة عن التنازل او التصفية للاستثمارات المختلطة، حيث تتم هذه التحويلات بسعر الصرف الرسمي المطبق بتاريخ التحويل وعن طريق الوسطاء المعتمدين
ثالثاً: الرقابة على حرية حيازة	- منع تصدير واسترداد أي سند دين أو ورقة مالية أو وسيلة دفع يكون محررا بالعملة الوطنية دون ترخيص صريح من بنك الجزائر، غير انه يخصص

العملات الصعبة	للمسافرين القاطنين ادخال او اخراج الاوراق النقدية بالدينار الجزائري في حدود مبلغ 10000 دج.
من طرف المقيمين)	النظام
01-07 المتعلق	بالعمليات الجارية
مع الخارج النظام	02-16 المتعلق
بتحديد سقف	التصريح باستيراد وتصدير الاوراق)
	بالعملات الصعبة
	من التراب الوطني بكل مبلغ بالعمله الصعبة فوق او يساوي 1000 اورو
	حيث تقرر رفع هذا السقف لحدود 5000 اورو مع صدور قانون المالية لعام 2020 الا ان الاجراءات التنفيذية المتعلقة به لا تزال غير واضحة.
	- يرخّص للمسافرين المغادرين الجزائر وبمناسبة كل سفر تصدير مبلغ اقصاه 7500 اورو مسحوبا من حساب مصرفي بالعمله الصعبة مفتوحا في الجزائر وكل مبلغ يحمل ترخيصا بالصرف من بنك الجزائر
	- لا يتم بيع العملات الاجنبية مقابل الدينار الا للوسطاء المعتمدين او لبنك الجزائر كما يمنع تحويل الاموال الى الخارج عبر حسابات بنكية فردية وكل تحويل الاموال سواء الى الجزائر او الى الخارج يتم عن طريق احدى الوسطاء المالية المعتمدة او الرخص لها.
	- منع المقيمين من تكوين موجودات نقدية ومالية وعقارية في الخارج انطلاقا من نشاطهم في الجزائر

المصدر: (حمدي باشا، لشهب، و عمراوي، 2020، الصفحات 220-221).

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن السلطات النقدية وعلى الرغم من تطبيقها لقابلية التحويل الجزئي للدينار إلا أنها بقيت تفرض أساليب رقابية صارمة على تحويل العملة وحركات رؤوس الأموال من وإلى الخارج في حين يحتاج المتعاملين إلى حرية أوسع للتعامل في سوق الصرف، هذه الرقابة الصارمة كانت في كثير من الأحيان سببا في البحث عن طرق أخرى لتحويل العملات فيما بينها بكل حرية ودون أي قيود ما ينتج عنه توسع السوق الموازية للصرف، كما أن عدم تحيين بعض القوانين ومسايرتها للواقع تجعل فعليا قابلية تحويل الدينار عبارة عن حبر على ورق وذلك على غرار تحديد المبلغ الأقصى لكل مقيم يريد السفر للخارج بـ 150000 دج سنويا وهو مبلغ لا يغطي تكاليف يوم واحد سفر، وفيما يلي جدول لمقارنة بين الجزائر وبعض الدول فيما يخص قابلية تحويل العملة الخاصة بمنحة السفر إلى الخارج.

جدول رقم (04): مقارنة قابلية تحويل العملة بين الجزائر وبعض الدول فيما

يخص منحة السفر إلى الخارج

البلد	قابلية التحويل	منحة السفر إلى الخارج
الجزائر	مقيد	ما يقابل 15000 دج بالعملة الأجنبية
البحرين	حر	غير محدد.
العراق	مقيد	10000 دولار أمريكي
إيران	مقيد	1000 دولار
الكويت	حر	غير محدد
ليبيا	مقيد	15000 دولار أمريكي
عمان	حر	غير محدد.
قطر	حر	غير محدد.
السعودية	حر	غير محدد.
الإمارات العربية المتحدة	حر	غير محدد.
اليمن	حر	غير محدد.
موريتانيا	مقيد	10900 دولار.
المغرب	مقيد	4700 دولار.
تونس	مقيد	3800 دولار.
مصر	حر	غير محدد.
الأردن	حر	غير محدد.
لبنان	حر	غير محدد.

المصدر: (مرغيت، 2018، صفحة 220).

من خلال الجدول رقم (04)، يتبين أن الجزائر وعلى الرغم من توفرها على احتياطات صرف عالية، إلا أنها تعتبر أقل دولة تمنح أقل منحة سنوية من النقد الأجنبي لمواطنيها، وهذا يعتبر أكبر دليل على أن الدينار الجزائري اليوم لا يزال مقيدا، وأن المجهودات المبذولة في إطار تحريره لا تزال بعيدة كل البعد عن جعل الدينار عملة قابلة للتحويل.

4. خاتمة:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على موضوع قابلية تحويل الدينار الجزائري اليوم، وذلك بعد أن قامت السلطات النقدية بتبني مجموعة من الإصلاحات للدخول في اقتصاد السوق، فقامت بتخفيف تدابير الرقابة على صرف الدينار وجعله قابل للتحويل بشكل جزئي.

وقد استخلص من هذه الدراسة أن قابلية تحويل الدينار الجزائري اليوم هي مجرد حبر على ورق، فالدينار اليوم لا يزال يخضع للعديد من الضوابط الصارمة عند تحويله على الرغم من وجود ترسانة قانونية تسعى لرفع قيود الصرف وجعل حرية في تحويل العملة، غير أن عدم واقعية بعض القوانين وانتشار ظاهرة البيروقراطية على مستوى المؤسسات البنكية حالت دون تطبيق فعلي لقابلية تحويل الدينار، بالإضافة إلى ضعف الامكانيات الاقتصادية التي تجعل السلطات النقدية متخوفة من تبني هذه الخطوة بشكل فعلي، وهو ما يثبت صحة فرضة الدراسة.

وللتحول بالدينار صوب قابلية التحويل بشكل فعلي يجب أولاً اتخاذ جملة من الاجراءات من بينها:

- تنويع الصادرات خارج المحروقات لجلب العملة الصعبة.
- العمل على زيادة الانتاج الوطني من أجل جعل الدينار الجزائري عملة مطلوبة دولياً.
- تحيين وتحديث بعض القوانين المتعلقة بحق الصرف.
- فرض عقوبات صارمة على كل المتعاملين في السوق الموازي.
- تكثيف الجهود لمحاربة عملية تبييض الأموال والتي تجد في سوق الصرف الموازي ملجأ لها.
- خلق وتوسيع مكاتب الصرف.

في الأخير، إن الجزائر اليوم مجبرة لتحرير سعر صرف عملتها وجعلها قابلة للتحويل بحرية، وذلك من أجل الاستفادة مزايا العولمة المالية والتجارية، وجلب الاستثمارات الأجنبية... إلخ.

5. قائمة المراجع:

- Albert Omdo ossa. (بلا تاريخ). *Economie monétaire internationale*. France: Université francophone.
- Fatima Zahra Aliout. (بلا تاريخ). *The Algeria Exchange Rate Determinants*. *Revue d'économie et de Management* volum (17), N 1.
- Kahina Aoudia. (2020). *Analyse de la conduite de la politique de change en Algérie*. *Revue Nouvelle Economie* ,Vol(11)N 2.
- Moncef Messar. (2013). *La convertibilité totale du dinar Algérien est- elle possible et souhaitable* ? *Revue des science économique de gestion et de commerc*.
- Noura. (بلا تاريخ). *La Convertibilité de la monnaie dans les pays en voie de développement*. Maroc: institut national, haut commissariat au plan, premier ministre, royaume du Maroc.
- محمود عبد الرازق. (2011). *الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- طالب عوض وارد. (2013). *الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، الأردن*.
- سمير بيت يحيى. (2014). *التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر*. باتنة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- سيف أحمد نصر مطهر. (2002). *التقلب في أسعار صرف العملات القابلة للتحويل وسبل مواجهته في الاقتصاد الإسلامي*. أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي. قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية.
- عبد الحميد مرغيت. (2018). *إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييمية*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر.

عمار جعفري. (2013). إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر (1990-2010)-. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية تجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

أحمد بن خليفة. و عزي، خليفة. (سبتمبر 2017). مقاربات منهجية وعلمية حول أنظمة أسعار الصرف العالمية. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 2.

حياة مراکش حكيم ملياني. (جانفي 2019). إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودوره في الحد من اللجوء إلى السوق الموازي - دراسة التجربة التركية-. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09(العدد 16 مكرر).

حبزية هادف. (2019). مواجهة الأزمات المالية من خلال الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف (دراسة واقع نظام سعر الصرف في الجزائر مقارنة بدول أمريكا الجنوبية). مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 2(العدد 2).

سورية زرقين. و سمير شببان. (2020). دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1980-2018). مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، المجلد 13(العدد 3).

نادية حمدي باشا. صفاء لشهب. و سمية عمراوي. (ديسمبر 2020). فعالية الرقابة على الصرف في الحد من هروب رؤوس الأموال - دراسة تحليلية لحالة الجزائر-. المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 8(العدد 1).

نعمان سعدي. (أكتوبر 2015). تغطية مخاطر الصرف بين صرامة نظام الرقابة على الصرف وجمود نصوصه التنظيمية والقانونية - الجزائر نموذجا-. مجلة صوت القانون(العدد الرابع).

ياسين عبد الله. سفيان بن عبد العزيز. (2021). دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12(العدد 4).

محمد راتول. (بلا تاريخ). تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات-.

بنك الجزائر. (1997-2018).

البنك الدولي. (1997-2018). <http://www.albanmadawli.org> (16/11/2021).